مع مستوى مؤهلاتهم. وبالضرورة، فان وضع البطالة او قلة فرص العمل، ينميان التطرف السياسي وعدم الاستقرار اللذين قد يتفاقمان اكثر في المستقبل.

الادارة في المناطق [المحتلة]

ان سياسة اسرائيل في يهودا والسامرة وغزة، واسلوب عملها هناك، يهدفان، قبل كل شيء، الى ضمان الهدوء والامن، وموجهان لمنع نشاط المنظمات الارهابية. لكن الحرص على الامن ليس مبرراً لمدى السيطرة الاسرائيلية على ادارة حياة السكان اليومية. فالسياسة والسيطرة المدنية على المناطق المحتلة تتم بواسطة جهاز اداري مؤلف من ٣٠٠ مستخدم من رجال الادارة في يهودا والسامرة و١٠٠ مستخدم في غزة. ومن ناحية عملية، فان جزءاً كبيراً من العمل الاداري اليومي يتم تنفيذه بواسطة مستخدمين محليين، لكن كل وظائف الاشراف وكل الوظائف التي تتخذ فيها القرارات يشغلها مستخدمون اسرائيليون. اضافة الى ذلك، تجدر الاشارة الى ان ثلاثة من ضباط الجيش الاسرائيلي، يحتلون مناصب رؤساء بلديات في ثلاث سلطات محلية. وهذا الواقع، الذي هو ليس ضرورة امنية، يعمق، دون داعٍ، مشاعر الاحباط لدى الجمهور المحكوم، وبخاصة في اوساط المثقفين، ويجر معه، بالضرورة، امراض الحاكم كافة، بكل تشويهاتها.

استيطان المعراخ ـ واستيطان الليكود

لقد عبرت سياسة الاستيطان في الماضي، وما زالت تعبر اليوم، عن خلاف سياسي، وايديولوجي، في اسرائيل بين الليكود والمعراخ. فحكومات حركة العمل شجعت وبادرت باقامة مستوطنات يهودية في مناطق الامن ومن خلال ارتباط ذلك بمواقفها من موضوع الحدود الدائمة لاسرائيل ومجال الحل الاقليمي الوسط.

اما حكومات الليكود، بدءاً من العام ١٩٧٧، ففتحت ثغرة في هذه القيود وقامت بنشر مستوطنات غوش ايمونيم في وسط السكان العرب، وباقامة مستوطنات مدينية داخل التجمعات العربية الكثيفة، على مسافة قريبة من غوش دان والقدس.

وقد سعى الليكود الى خلق واقع مادي يحول دون امكان اقامة سلام على قاعدة الحل الاقليمي الوسط. ومع كل السلبيات القائمة في سياسة الليكود هذه، لا يجب اعتبار الوضع الذي نشأ كابحاً لامكان قطع الصلة السياسية بين اجزاء من يهودا والسامرة وغزة وبين دولة اسرائيل، الامر الذي هو حيوي لطابع اسرائيل اليهودي وللحفاظ على طابعها الديمقراطي ولحل القضية الفلسطينية.

وهذه هي اهم الاخطار الناجمة عن هذا الانتشار الجديد:

□ ان استيطان غوش ايمونيم في المراكز السكانية العربية يخلق مستويات احتكاك دائمة مع السكان المحليين، في مجالات الامن والاراضي والمياه.

□ للمستوطنات المدينية الكبيرة ـ مثل اريئيل وعمانوئيل وغفعات زئيف ـ قدرة على النمو والتوسع الذاتي من طريق انضمام المزيد من المستوطنين اليها، بفضل المنافع الاقتصادية، خاصة في مجال قروض الاسكان، التي استمرت في فترة حكومة التكتل الوطني [الحالية] ايضاً.

□ وفي السنتين الاخيرتين، ايضاً، واصلت الدولة استثمار موارد كبيرة الحجم في هذه المناطق، حيث وصل حجم الاستثمار المباشر من ميزانية الدولة، في العام ١٩٨٥، الى ١٥٠ مليون دولار. وأجري تخصيص الجزء الاساسي من هذه الاستثمارات، وبواسطة وزارة الاعمار والاسكان، لاعمال البناء ولمساعدة المقيمين في تلك المستوطنات ولشق الطرق وتعبيدها، ولكن خصصت ميزانية قليلة جداً لانماء الاستيطان في غور الاردن، وغوش عتسيون، وشمال البحر الميت. وتم هذا الانفاق المالي في سنة تميزت بتقليص الميزانيات ووقف اعمال البناء للاغراض العامة في قرى ومدن التطوير. وقد نُفذ هذا خلافاً للموقف المعلن لكل وزراء حزب العمل في الحكومة.